من غير رجعة ولو مبهمة ومن الرجعية في الرجعية لا من الايلاء
الاحتمال ان ينتهين وانما لم يصح بحبج في الامها والحيض
لثبوته بالاية المتابعة وهذا فيمن يمكن جماعها لا والا فمن
زمان امكانه كما في صغيرة ومريضة ومتغيرة ومحرمة ومظاهر
منها على ما مر ولم يحل الايلاء بزوال الحدود كبيوتة زوجته
التي علق طلاقها على وطيها هذه ولم يطأها في قبلها في مدة الايلاء
ولم يكن لها مانع وطي لها الطلب على زوجها بالوطي
في قبل اي قبلها لانه محل الاستمتاع وهو المراد بالغشيان
في اية الايلاء وتكفير وجب اي يجب عليه كفارة يمين ان
لحنثه كما لو وطيها في المدة او بطلاقها وما ذكره من لها ترد
الطلب بين الوطي والطلاق لهو ما حكاه الشيخان عن الامام
وعليه اقتصر في الطرق الثاني وجزم به في المنهاج
كالمحرر وحكى الرافعي عن المتولي انها تطالبه بالوطي
اولا لان حقها فيه فان ابى طالبته بالطلاق واعتقده
وطالبه تبعه في الروضة في الطرق الثالث اما اذا انحل الايلاء
او كان بها مانع وطي ابتداء او دواما حسا او شرعا من نحو عبة
وحبس وجنون ونشوز ومرض وصغر يمتنع الوطي
وفرض احرام او اعتكاف او صوم فلا طلب لها وليس الحيض
والنفاس وتغل صوم او اعتكاف مانع اما اذا كان المانع به فلا
يمنع الاحتساب لانها ممكنة والمانع منه ولا مطالبة لسيد لا
منه لان الاستمتاع حقها ولا لولي المراهقة بل ينظر بلوغها
ولو تركت حقها فلها المطالبة بعده لتجدد الضرر وان كان
به مانع طبعي كعفلة ومرض يتضرر معه الوطي او يخاف منه

زيادة

زيادة الضعف او بقولها لم يطأني بيمين بان يعني بلسانه بانا يقول
ان فوق وطئ قبل او شرعي كصوم واحرام وظهار قبل التكفير
بل يطالب بالوطي بل بالطلاق فان عصى بوطيه سقطت المطالبة
وتحقق الغيبة بتغيب الحشفة او قدرها من فاقدها بقبلها
مع زوال بكارة البكر ولا يكفي الوطي في الدبر وان لم يجرح
في ايلاء بالقبل ولا اتجاه بان اطلق انحل بالوطي في الدبر ولو
حصل التغييب للحشفة مع نزول لها عليه او اجباره على ذلك
او جنونه سقطت المطالبة من غير حنث ولا انحلال ليمينه
فلو وطيها ثانيا مختارا عاقلا حنث وانحلت اليمين ولا يهمل
عند المطالبة ثلاثة ايام اذا استمهل ليفيء او يطلق فيها بخلاف
مادونها كيوم ونحوه بقدر ما يتوقع به للوطي كزوال صوم او
جوع او شبع ولا يتبع طلاق الحاكم في مدة امهاله فان ابى هذا
اي الفيئة والطلاق بعد امر الحاكم طلق الحاكم بنيابة عنه لانه
حق توجه عليه وتدخله النيابة فاذا امتنع ستر ناب عنه
الحاكم كقضاء الدين والفصل فرد طلقة من حكما لحصول الغرض
بها فلو زاد لم يقع الزايد ويوقع طلاقه معتبرا ان عين الزوج
في ايلاءه المولى منها وسميها ان ابهما ما يجب الظهار
هو ما خوذ من الظهر لان صورته الاصلية ان يقول لزوجته
انت علي كظهر امي وخص الظهر لانه موضع الركوب والمراة
مركوبة الزوج وكان طلاقا في الجاهلية كالايلاء فغير الشرع
حكمه الى تحريمها بعد العود حتى يكفر والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى والذين يظهرون من نسايهم الاية نزلت
في اوس بن الصامت لما ظهر من زوجته خولة بنت ثعلبة على

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)